

Distr.
GENERAL

A/RES/54/114
8 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/54/L.61 و Add.1)]

١١٤/٥٤ - الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب
عام ٢٠٠٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٣/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ٨٦/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ المعنونين "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام المعنون "الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة وبالاتسار مع الدول الأعضاء لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"^(١)،

وإذ تدرك أن فعالية تصريف أعمال الحكومات والشركات وغيرها من المنظمات تتهددها مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، أو "علّة الألفية"،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى تكثيف القيام بعمل فعال لمعالجة المشكلة مع اقتراب تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ غير المرن، الذي قد تتوقف بعده عن العمل نظم مهمة،

وإذ تدرك ما لمشكلة "عام ٢٠٠٠" من أثر خطير محتمل في جميع البلدان التي يتزايد ترابط اقتصاداتها،

وإذ تؤكد أن مشكلة "عام ٢٠٠٠" قد تؤثر على كل من النظم الحاسوبية والكثير من معدات التحكم الإلكتروني التي تحتوي على رقائق مثبتة وساعات داخلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على مجالات مهمة، من قبيل الإمدادات الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنظم المالية، والنقل، والصحة العامة، ونظم البناء والمصانع، والإمدادات الغذائية، وخدمات الطوارئ، والخدمات الحكومية، بما في ذلك تنظيم الرعاية الاجتماعية،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة بذل جهود متواصلة ومتضافرة من جانب الحكومات والمنظمات الخاصة والعامة والدولية لمعالجة مشكلة "عام ٢٠٠٠"،

وإذ تلاحظ أن آثار "عام ٢٠٠٠" لا تقتصر على ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ولكنها قد تستمر طوال العام مع مواصلة استخدام النظم معلومات تستخدم التواريخ لإجراء حسابات وعمليات شهرية،

وإذ تعرب عن تقديرها لقيام البنك الدولي بإنشاء صندوق استئماني للمساعدة في الجهود الرامية إلى حل مشكلة "عام ٢٠٠٠"، ولتبرعات الدول الأعضاء للصندوق،

وإذ تعرب عن تقديرها أيضا لما يبذله الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهود في زيادة مستوى الوعي بمشكلة "عام ٢٠٠٠"،

١ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها لحل مشكلة "عام ٢٠٠٠" قبل تغيير تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بما في ذلك العمل من أجل كفالة مشاركة القطاع الخاص مشاركة كاملة في معالجة المشكلة، وحل المشكلة في النظم التي تخضع لسيطرتها؛

٢ - تحث الدول الأعضاء على أن تتخذ التدابير التي تمثل "أفضل الممارسات"، مثل مسح فيروسات الحواسيب، لمواجهة الخطر المحتمل الإضافي الذي يتمثل في إمكانية إقحام برمجيات خبيثة في النظم بقصد التسبب في تعطلها أو تيسير الوصول إلى المعلومات بصورة غير قانونية مما يقصد منه أن يساء تفسيره بأنه عدم توافق مع عام ٢٠٠٠؛

٣ - تحث جميع الدول الأعضاء على تأكيد أهمية التخطيط للحالات الطارئة، وأن تضع هذه الخطط في صورتها النهائية لمواجهة احتمال حدوث أعطال كبيرة في القطاعين العام والخاص؛

٤ - تحث الدول الأعضاء على أن تنشئ وتشارك في آليات وطنية وإقليمية لإعادة الخدمات في حال انقطاع الخدمات بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من جراء مشكلة "عام ٢٠٠٠"؛

٥ - تناشد جميع الدول الأعضاء إقامة تعاون عالمي لمواجهة التحدي المتمثل في مشكلة "عام ٢٠٠٠" على نحو يتسم بحسن التوقيت والفعالية، والعمل معاً لمواجهة التهديدات التي تسببها المشكلة على الصعيد العالمي والتعاون معاً، في هذا الشأن، في حال عدم توفر القدرة لدى بعض الدول الأعضاء على إصلاح انقطاع الخدمات، وذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن حالات الخلل الكبيرة المترتبة على تلك المشكلة والتدابير المضادة المتخذة، فضلاً عن أسباب تلك الحالات ونتائجها واحتمالات إعادة الخدمات؛ وتبادل الموارد من حيث المعارف والمهارات والمنتجات والحلول لمواجهة وقوع حالات خلل كبيرة؛ والقيام، حيثما يكون ذلك عملياً، بإيفاد خبراء و/أو استشاريين في هذا القطاع بالتحديد إلى البلدان المجاورة؛

٦ - تهيب بالحكومات ومنظمات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أن تتبادل، محلياً وإقليمياً وعالمياً، المعلومات المتعلقة بخبراتها في معالجة مشكلة "عام ٢٠٠٠"؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل رصد منظومة الأمم المتحدة عن كثب لمصادر التمويل الفعلية والمحتملة اللازمة لدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية إلى معالجة مشكلة "عام ٢٠٠٠"، وأن ييسر موافاة الدول الأعضاء بالمعلومات ذات الصلة عن إمكانيات التمويل هذه؛

٨ - تحث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة على التأهب للاستجابة لأي حالات طوارئ إنسانية قد تنشأ بسبب حدوث أعطال خطيرة نتيجة لمشكلة "عام ٢٠٠٠"؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً نهائياً عن تقييم نتائج الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة وبالاتحاد مع الدول الأعضاء لحل مشكلة "عام ٢٠٠٠".

الجلسة العامة ٧٩

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩